مجلة فصل الخطاب Journal of Faslo el-khitab
ISSN:1071-2335/ E-ISSN:2602-5922/ Legal Deposit N°: 2012-1759
مجلد 10، عدد رقم: 02، جوان 2021، صص: 193- 230

تاريخ الاستلام(2020/11/22)تاريخ القبول (2021/04/15)تاريخ النشر (2021/06/30)

دلالة المفردات بين الصناعة النحوية والمعنى في إحكام الأحكام لابن الدقيق (ت 702 هـ)

The Significance of the Vocabulary between the Grammatical Industry and the Meaning in the Judgment of Rulings by Ibn al-Daqiq (d. 702 AH)

لينا طهماز علي الدلوي
جامعة بغداد (العراق)، dr.lenaalkurdiyagg997@gmail.com

ملخص:

فهذا البحث بعنوان (بين الصناعة النحوية والمعنى عند ابن دقيق العيد في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام)، وابن دقيق العيد شرح عمدة الاحكام الذي ألفه بطريقة الاستملاء فابن دقيق يشرح ويملي وابن الأثير يكتب ويستملي حتى خرج هذا الكتاب وسمي هذا الشرح بـ (إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام). وسبب اختياري هذا البحث؛ لأن شرّاح حديث النبي محمد (صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم) كانت لهم اهتمامات بصناعة النحو وكانت نظراتهم تختلف عن نظرة المفسرين، وشرّاح الشعر؛ لأنّ أهل التفسير يتعاملون مع كلام الخالق، وشرّاح الحديث يتعاملون مع كلام المخلوق الذي كلامه فوق كلام الخلق. أما الشعراء فيتعاملون مع الشعر فقد يصيبون وقد يخطئون. أما شراح الحديث فوظفوا جلّ علمهم لاخراج درر الحديث النبوي الشريف.

كلمات مفتاحية: دلالة الأسماء، فعول صيغة مبالغة، دلالة الأفعال، كان، ظن.

Abstract:

The current research is entitled: "The Significance of Vocabulary between Syntactic Industry and Meaning with Ibn Dakak al-Eid in his book,

المؤلف المرسل: لينا طهماز علي الدلوي، **الإيميل:** dr.lenaalkurdiyagg997@gmail.com

"Provisions Provision Explain Major Provisions", Explanation of the Rulings. The motive behind choosing such a topic is that the exegetes of the Prophet Muhammad's (peace be upon him) hadiths had interests in the syntactic industry, and their views differed from that of the poetry interpreters and explainers. Since the public of interpreters deal with the Creator's words, the explainers of hadith deal with the words of the creature whose words are above all creatures' words. As for poets who deal with poetry, they may be right or wrong, the hadith exegetes employ most of their knowledge to bring out the pearls of the noble Prophetic hadith.

Keywords: Denotation of nouns, overstatement form verbs, denotation of verbs, suspicion.

المقدمة

إنّ اللغة العربية نشأت في أحضان الجزيرة، بعيدة عن كل ما يدنسها فغدت لغة فصيحة، وقد عزها الله عز وجل وأشاد بها حيث شرفها بتنزيل القرآن بها قال تعالى: **(إنّا أنزلناه قرآناً عربياً) [يوسف: 2]** ،فصارت الأمة الإسلامية أبلغ الأمم فصاحة قال تعالى: **(وكنتم خير أمّة أخرجت للناس) [آل عمران:11]** ، ومع اتساع رقعة الاسلام ودخول العجم فيه تباينت الألسنة وتسرب اللحن إليهم. فكان لزاماً على العرب إيجاد حل، فهبوا إلى وضع علم يصون لغتهم من الضياع والفساد، فوضعوا علم النحو، وعن أهمية هذا العلم ذكر أبو مسلم الخولاني، قال: قال عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) : ((تعلموا العربية، فإنّها تثبت العقل وتزيد من المروءة)) [1]، وقال ثعلب: ((تعلموا النحو فإنه أعلى المراتب))[2].

التمهيد

التعريف بإحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق[3].

إنّ كتاب (إحكام الأحكام) هو شرح (عمدة الأحكام من كلام خير الأنام صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم) للإمام: تقي الدين أبو محمد عبدالغني بن عبدالواحد بن علي بن سرور بن رافع بن حسن بن جعفر الجَمَّاعيلي المقدسي ثم الدمشقي ولد عام (541هـ)[4].

و(عمدة الأحكام) ألفه بعد أن طُلب منه اختصار جملة في أحاديث الأحكام مما اتفق البخاري ومسلم على إخراجهما في صحيحهما[5].

وابن دقيق العيد شرح عمدة الأحكام الذي ألفه بطريقة الاستملاء فابن دقيق يشرح ويملي وابن الأثير (ت:699هـ) يكتب ويستملي حتى خرج هذا الكتاب[6] وسمى هذا الشرح (إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام).

ولم يقتصر الكتاب على المباحث الفقهية فقد وجدت فيه نحو، ولغة، وصرف، ودلالة وهذا ما أثبته مستمليه ابن الأثير: "فأملى عليَّ من معانيه كل فنٍّ غريب وكل معنى بعيد على غيره أن يخطر بباله وهو عليه قريب"[(7)].

وكان أسلوبه في هذا الشرح أنه يورد الحديث، ويبدأ بترجمة للصحابي راوي الحديث، ثم يعقبه بقوله: "والكلام عليه من وجوه، أو يقول: فيه مسائل، أو: وفي الحديث فوائد ... ونحو ذلك، ثم يعرض لآراء العلماء، ويرجع ما يراه راجحًا"[(8)].

توفي في يوم الاثنين الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ستمائة من الهجرة (600هـ) وله تسع وخمسين سنة[(9)].

النحو العربي بين الصناعة والمعنى

مما لا شك فيه أن هناك علاقة وثيقة بين الصناعة النحوية والمعنى، وإن الحكم على أي نص مرتبط بصحة هذين الجانبين، ولا يمكن الفصل بينهما، غير أن لكل مصطلح مفهومه في اللغة والاصطلاح، ويلتقيان في العمل.

فالصناعة في اللغة: فـ "حرفة الصانِع، وعمله الصَنْعةُ"[(10)]. إنَّ كل عمل يزاوله الإنسان حتى يتميز فيه، ويصير حرفة له، يسمّى صناعة، كالطب، والحياكة، والفلاحة وغيرها[(11)].

وفي الاصطلاح: فإنها إذا أضيفت إلى العلوم يكون حدّه: "العلم المتعلق بكيفية العمل، ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل كالخياطة ونحوها أو لا، كعلم الفقه، والمنطق، والنحو، والحكمة العملية، ونحوها ممّا لا حاجة فيه إلى حصوله إلى مزاولة الأعمال"[(12)].

لذا إذا قلت: الصناعة النحوية فأنت تريد مسائل علم النحو وقواعده التي يستعملها النحوي، وقد عرف ابن جني النحو قائلاً: "النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب أو غيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم"[(13)] وقد صار فيما بعد عند النحويين عرفًا أن يطلقوا على النحو مصطلح الصناعة، قال ابن هشام: "وهذا إمام الصناعة سيبويه يسمِّي التوكيد صفة" [(14)] فيقصد بإمام الصناعة: علم النحو.

وقد وردت لفظة (المعنى) في اللغة بمعانٍ كثيرة منها:

1. المحنة والحالة التي يكون إليها الشيء :"ومعنى كل شيء: محنته وحاله الذي يصير إليه أمره"[15].

2. الظهور "وقال قوم اشتقاق المعنى من الإظهار يقال: عَنتِ القِربْة إذا لم تحفظ الماء بل أظهرته، وعُنوان الكتاب من هذا"[16].

واصطلاحًا: عرّفه الراغب الأصفهاني فقال عنه: "المعنى إظهار ما تضمنه اللفظ"[17] وإن المعنى الاصطلاحي لم يبتعد عن المعنى اللغوي، إذ عرفه الزبيدي قائلاً: "المعاني هي الصور الذهنية من حيث وضع بإزائها الألفاظ"[18].

أما الغربيون فقد عرفوا المعنى، فقال دي سوسير أن المعنى هو "ارتباط متبادل أو علاقة متبادلة بين الكلمة والاسم، وهي الصورة السمعية، وبين الفكرة"[19].

وقد اهتم النحويون بالمعنى اهتمامًا كبيرًا، إذ أعطى سيبويه المعنى جانبًا واسعًا من الأهمية بوصفه الجزء المتمم للقاعدة النحوية[20] ويتضح ذلك من ترتيبه الكلام إذ جعل بابًا أفرد له عنوانًا سماه بـ "باب الاستقامة من الكلام والإحالة"[21] إذ قال فيه: "فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب"[22] ولم يكن سيبويه وحده من اهتم بالمعنى فقد أعطى النحويون جانب المعنى أهمية كابن هشام الذي بين أثر الصناعة النحوية في المعنى وبالعكس وحددها بعشر جهات وجعلها واجبة على المعرب وإذا لم تتم مراعاتها وقع الخطأ ومن الجهات التي ذكرها: "الجهة الأولى: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصنعة ولا يراعي المعنى، وكثيرًا ما تزل الأقدام بسبب ذلك"[23] وإذا كانت هذه الجهة هي مزالق واعتراضات عدم مراعاة المعنى فقد أعقبه بالجهة الثانية: "وهي أن يراعي المعرب المعنى صحيحًا ولا ينظر في صحته في الصنعة" [24] ولذا فالنحويون اهتموا بجانبي المعنى والمبنى على ما تقتضيه أصول الصناعة.

لذا فإنّ النحويين اهتموا بجانبي المعنى والمبنى، وقد بين الزجاجي الهدف من تعلم النحو الإفادة منه خلال استيعابه وظيفة هذا العلم استيعاباً متكاملاً؛ لأنّ وظيفته تقوم على تقويم كتاب الله علا شأنه أي: الوقوف على قيمته العظيمة وتهدف أيضاً إلى معرفة الحديث النبوي الشريف ولا يتمكن ذلك لامرئ إلا من خلال معرفة النحو[25] وفي ذلك يقول الزجاجي: "الفائدة فيه الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صواباً غير مبدل ولا مغير وتقويم كتاب الله عز وجل، الذي هو أصل الدين والدنيا والمعتمد، ومعرفة أخبار النبي صلى الله عليه وسلم، إقامة معانيها على الحقيقة؛ لأنّه لا تفهم معانيها على صحة إلا

بتوقيتها حقوقها من الإعراب، وهذا ما لا يدفعه أحد ممن نظر في أحاديثه صلى الله عليه وسلم وكلامه، وقد قال الله عز وجل في وصف كتابه: **(إنّنا نزلناه قرآناً عربياً غير ذي عوج) [الزمر:28]**[26].

وأما الفرق بين علم النحو وعلم اللغة فأنّ: "النحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، وهو ينقسم إلى قسمين أحدهما تغيير أواخرَ الكلم، والآخر تغيير يلحق ذواتِ الكلم وأنفسها"[27].

وعلم اللغة: يقصد به دراسة اللغةَ على نحو علمي، ويدرس علم اللغة الحديث بنية اللغة من الجوانب الآتية: الأصوات والصرف، النحو والمفردات ودلالتها (علم المعنى)[28].

وأما الفرق بين علم النحو وعلم اللغة فقد ذكر ابن جني في (باب الرد من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني): "اعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية وأكرمها وأعلاها وأنزهها. وإذا تأملته عرفت منه وبه ما يؤنقك ويذهب في الاستحسان له كل مذهب بك؛ وذلك أن العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها وتلاحظ أحكامها بالشعر وتارة وبالخطب أخرى وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدراً في نفوسها. فأول ذلك عنايتها بألفاظها فإنّها لما كانت عنوان معانيها وطريقاً إلى إظهار أغراضها ومراميها أصلحوها ورتبوها وبالغوا في تحبيرها وتحسينها"[29].

ومن هنا تعرف انه من خلال النحو تستطيع قراءة القرآن قراءة صحيحة سليمة، تفهم معانيه، وتستخرج تعاليمه، وتتلذذ بحلاوة وضع واضعه فمن أدرك النحو أدرك كلام الله عز وجل وفهم مقاصده وقيمه وإعجازه[30].

أما مشكلة البحث:

فإنّ دلالة المفردة بين الصناعة النحوية والمعنى أكثر من أن تحصى، وأعظم من أن تستقصى، فالصلات بينهما قوية، والوشائج محكمة، وتأثر كل منهما بصاحبه مما لا يستغنى عنه، كدلالة (ظن) هل هو مرادف للشك أم مرادف لليقين وغيره الكثير.

أَما أهداف البحث:

فمما لاشك أن هناك علاقة وثيقة بين الصناعة النحوية والمعنى الحكم على أي نص مرتبط بصحة هذين الجانبين، ولا يمكن الفصل بينهما؛ لذا فالنحويون اهتموا بجانبي المعنى والمبنى على ما تقتضيه أصول الصناعة، وهذا ما جعل شُرّاح حديث النبي (صلى الله

عليه وآله وسلم) يبدون اهتمامهم بصناعة النحو؛ لأنهم أدركوا أثره في الكشف عن خفايا النص ونظرتهم تختلف عن نظرة المفسرين وشراح الشعر وهذا ما وجده عند ابن دقيق العيد في كتابه إحكام الأحكام.

اما منهجية البحث فقسمته إلى دلالة الأسماء بين الصناعة النحوية والمعنى ودلالة الحروف بين الصناعة النحوية والمعنى.

أولاً: دلالة الأسماء بين الصناعة النحوية والمعنى

أ. أفعل التفضيل

عن رافع بن خَدِيجٍ عن النبي ﷺ : ((اسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر))[31] قال ابن دقيق العيد: "فإنه صيغة (أفعل) تقتضي المشاركة في الأصل، مع الرجحان لأحد الطرفين حقيقة، وقد ترد من غير اشتراك في الأصل قليلاً على وجه المجاز فيمكن أن يحمل عليه، ويرجح"[32].

يفاضل بين الشيئين أو الأشياء باسم التفضيل الذي يصاغ على وزن (أفعل) من كل فعل ثلاثي تام متصرف مثبت مبني للمعلوم ليس الوصف منه على أفعل فلاء قابل للتفاوت[33] ويدل اسم التفضيل على الزيادة في أصل الفعل غالبًا[34] مثال ذلك: (سيبويه أنحى من الكسائي) "فالكسائي مشارك سيبويه في النحو، وإن كان سيبويه قد زاد عليه في النحو"[35].

فمشاركة سيبويه في النحو مع الكسائي حقيقة، وقد تكون المشاركة تقديرية لا حقيقية، قال السيوطي: "والمراد بقولنا ولو تقديرًا مشاركته بوجه ما ، كقولهم في البغيضيين (هذا أحسن من هذا) وفي الشريرين: (هذا خير من هذا) وفي الصعبين (هذا أحسن من هذا) وفي التنزيل: **(قَالَ رَبِّ السِجنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدعُونَنِي إِلَيهِ) [يوسف:33]** وتأويل ذلك: هذا أقل بغضًا وأقل شرًا وأهون صعوبة وأقل قبحًا"[36].

وقد يقصد باسم التفضيل: "تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل، لا بمعنى تفضيله بالنسبة إليه بعد المشاركة في أصل الفعل، بل بمعنى أن صاحبه متباعد في أصل الفعل متزايد إلى كماله فيه على وجه الاختصار فيحصل كمال التفضيل"[37].

وهذا الكلام فيه حق فإن اسم التفضيل قد يراد به مجرد الزيادة في أصل الوصف، لا لتفضيل شيء على شيء آخر معين، كقوله تعالى:**(وَلَا تَقرَبُوا مَالَ اليَتِيمِ إِلَّا بِالتَي هِيَ أَحسَنُ حَتَّى يَبلُغَ أَشُدَّهُ) [الأنعام:152].**

فليس المقصود هنا المفاضلة بل لغير المفاضلة، فلا يقصد التفضيل على شيء معين، بل المقصود أن يقربوا مال اليتيم بمزيد الحسن[38] فيكون السفر على هذا المعنى هو للزيادة في الأجر ويبدو واضحًا أن المعنى هو الذي دعاهم إلى هذا التخريج، فخرجوا عن القياس مراعاة له، بيد أن الصناعة النحوية تأبى ذلك، إذ في ما أجازوه مخالفة لما أقره النحويون من لابد من صياغة اسم التفضيل على وزن (أفعل) للمفاضلة بين الشيئين أو الأشياء.

وإنّ ابن دقيق في حديث السفر رجح بأن (أفعل) التفضيل قد يأتي من غير اشتراك في الأصل، وذكر في موضع آخر بأن (أفعل) التفضيل تقضي الاشتراك في الأصل مع المفاضلة في أحد الجانبين. فعن عبدالله بن عمر (رضي الله عنهما) أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم) قال: ((صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة))[39]. إذ قال ابن دقيق: "استدل به على صحة صلاة الفذ، وإن الجماعة ليست بشرط. ووجه الدليل منه ان لفظة (أفعل) تقتضي وجود الاشتراك في الأصل مع التفاضل في أحد الجانبين. وذلك يقتضي وجود فضيلة في صلاة الفذ وما لا يصح فلا فضيلة فيه. ولا يقال: إنه قد وردت صيغة (أفعل) من غير اشتراك في الأصل، لأن هذا إنما يكون عند الاطلاق، وأما التفاضل بزيادة عدد فيقتضي بيانًا، ولابد أن يكون ثمة جزء معدود يزيد عليه إجزاء آخر ... بأن (الفذ) معرف بالألف واللام فإذا قلنا بالعموم دل ذلك على فضيلة صلاة الجماعة على صلاة كل فذ فيدخل تحته الفذ المصلي من غير عذر"[40].

ب. فَعُول (بفتح وضم) صيغة مبالغة

كقوله (صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم): "جُعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا"[41] والذي قاله العلامة ابن دقيق العيد هو: "إن الطهور هو المطهر لغيره. ووجه الدليل: أنه صلى الله عليه وسلم ذكر خصوصية بكونها طهورا، أي: مطهرا. ولو كان (الطهور) هو الطاهر لم تثبت الخصوصية. فإن طهارة الأرض عامة في حق كل الأمم"[42].

فـ (فَعُول) من صيغ المبالغة وصيغ المبالغة: هي أسماء أو أبنية مخصوصة تفيد التنصيص على التكثير أو المبالغة في حدث اسم الفاعل، كمًا وكيفًا[43] قال سيبويه: "وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على فاعلٍ؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يُحدِّثَ عن المبالغة. فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعولٌ، وفُعَّالٍ، ومِفعال، وفَعِلٌ. وقد جاء: فَعِيلٌ كرَحِيم"[44].

وهذه أشهر صيغ المبالغة و(فعول) منها، والسيوطي يقرر أن صيغة المبالغة بناء أو (أبنية) محولة عن اسم الفاعل بقصد المبالغة[45] ومنهم من أوصلها إلى اثني عشر بناء[46].

وتحول صيغ المبالغة ومن بينها (فعول) من صيغة (فاعل) للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث[47] ومنهم من قال: بأن أصل معنى صيغ المبالغة ومن بينها (فُعول) ترجع إلى معنى الصفة المشبهة؛ لأن الإكثار من الفعل يجعله كالصفة الراسخة في النفس[48] كما إنَّ صيغة (فعول) تحول من صيغة (فاعل) للدلالة على الكثرة وهي تفيد تأكيد الفعل وتقويته والمبالغة فيه[49].

وقد ورد في كلام العرب نيابة صيغة فعول عن فاعل، ومن غير أن تتصل بها هاء التأنيث والمعنى حينئذٍ ينتقل من وصف الفاعل بالحدث على سبيل المبالغة إلى معنى وصف الفاعل بالحدث على سبيل التجدد نحو: غفور بمعنى غافر[50] وقد ذكر الصبان: بأن المبالغة تفيد التنصيص على كثرة المعنى كمًا أو كيفًا ولكن هي متساوية في المعنى؟[51] إن الكثرة المستفادة من المبالغة أشد من الكثرة المستفادة من فاعل؛ لأن فاعلاً لا تأتي على وجه الكثرة في الشيء، وإنما تأتي لمرة واحدة[52].

كما تأتي فعول بمعنى مفعول إذا اتصلت بها هاء التأنيث؛ لأن عدم اتصال الهاء بها يدل على أنها نائبة عن مفعول، كقول الشاعر[53]:

فيها اثنتان وأربعون حلوبة   سودا كخافية الغراب الأسحم

استعمل الشاعر لفظة (حلوبة) نيابة عن محلوبة للدلالة على تكثير الفعل ودوامه[54] هذا ما اثبتته الصناعة النحوية ولكن المعنى يثبت بأنه قد ترد صيغة (فعول) وصفًا للمؤنث من غير اتصال هاء التأنيث بها. من ذلك قوله تعالى: **(بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ)** [البقرة: 71].

إذ جاءت لفظة (ذلول) نعتًا لبقرة ومؤنثًا حقيقًا ومن غير اتصال هاء التأنيث بها والمعنى (مذللة) [55].

ومنهم من يرى بأن صيغة (فعول) ليست نائبة عن صيغة (مفعول) وإنما صيغة أصلية لاسم المفعول احتفظت العربية من المنشأ السامي الأول فمتى تبادل الكسرة والضمة الممدودتين؛ لذا يعتبر اسم مفعول في العبرية، وينوب عنها في الآرامية فعيل[56].

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى بأنه صيغة (فعول) في كلام العرب قد وردت كثيرًا بمعنى فاعل ومفعول كركوب بمعنى راكب ومركوب وذعور بمعنى ذاعر ومذعور[57] ومنه قوله تعالى: **(وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا) [الفرقان: 48]** فقيل إنَّ المراد

بالطهور المطهر؛ لأن القرآن يفسر بعضه بعضًا، ولكن السؤال كيف يدل على التطهير على الرغم من أن فعولاً صيغة مبالغة من الثلاثي وهو لازم؟

والجواب: بأن فعول له معانٍ مختلفة منها إنه اسم آلة لما يفعل به الشيء، كغسول ووضوء، ويكون صفة بمعنى فاعل أو مفعول، واسمًا كذنوب ومصدرًا، فالطهور ما يتطهر به فيدل وضعًا على أنه مطهر(58) وقيل: بليغًا في الطهارة وهو ما كان طاهرًا في نفسه مطهرًا لغيره(59).

ولو رجعنا إلى حديث الرسول (صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم): ((جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا)) (60). فإنَّ ابن دقيق رجح بأن طهور بمعنى المطهر كشيء خاص للرسول (صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم)(61).

من ذلك نستنتج بأن عندما وصف المسجد بالطهور؛ لأنه المسجد هو المكان الطاهر وهو أطهر بقاع الأرض، وإن الانسان في هذا المكان يتطهر من الذنوب والخطايا بالعبادة والتقرب من الله سبحانه وتعالى.

ت. فَعُول (بفتح الفاء) وفُعول (بضم الفاء)

قال ابن دقيق: ((عن حمران – مولى عثمان بن عفان (رضي الله عنهما)- أنه رأى عثمان دعا بوضوء فأفرغ على يديه من إنائه، فغسلهما ثلاث مرات ثم أدخل يمينه في الوضوء ثم تمضمض واستنشق واستنثر، ثم غسل وجهه ثلاثًا، ويديه إلى المرفقين ثلاثًا، ثم مسح برأسه، ثم غسل كلتا رجليه ثلاثًا، ثم قال: رأيت النبي (صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم) يتوضأ نحو وضوئي هذا، وقال: من توضأ نحو وضوئي هذا، ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه، غفر له ما تقدم من ذنبه(62)))(63). وفي موضع آخر قال ابن دقيق: "الوضوء بفتح الواو: اسم للماء وبضمها اسم للفعل على الأكثر"(64).

وللعلماء في ذلك كلام، قال سيبويه: "هذا باب ما جاء من المصادر على فعول (بفتح الفاء) وذلك قولك: توضأت وضوءًا حسنًا، وتطهرت طهورًا حسنًا، وأولعتُ به ولوعًا، وسمعنا من العرب من يقول: وقدت النار وقودًا عاليًا وقبله قبولاً و(الوُقود)(65) أكثر"(66) وأنكر أبو عمرو بن العلاء الضم، وقال الأصمعي: قلت لأبي عمرو: ما الوَضُوء بالفتح؟ قال: الماء الذي يتوضأ به، قلت: فما الوُضُوء بالضم؟ قال: لا أعرفه(67) وقال الأخفش: "الوَضوء، وهو: الماء، والوُضوء وهو: الفعل وزعموا أنها لغتان في معنى واحد"(68).

وذكر ابن منظور: بأن الوَضُوء، بالفتح: الماء الذي يُتوضَّأُ به، والوَضُوء أيضًا المصدر من توضّأْتُ للصلاة، وقيل: الوُضُوء بالضم المصدر[69].

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال هل إن العلماء وأكثر المتقدمين فرقوا بين المصدر واسم المصدر؟

إذًا إن الصناعة النحوية عند العلماء وأكثر المتقدمين لم يفرقوا بين المصدر واسم المصدر، إذ لم يشر إليه أحد منهم، ولعله من اجتهاد المتأخرين[70] والأشهر ما الأقوال في التفريق بينهما هو ما يفهم من تعريف ابن مالك لاسم المصدر بأنه: "ما ساوى المصدر في الدلالة على الحدث ولم يساوه في اشتماله على جميع أحرف فعله"[71] وبحث هذا الرأي ابن هشام في معرض تعريفه للمصدر إذ قال إن: "المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل" قال: "واحترزت بقولي الجاري على الفعل من اسم المصدر فإنه وإن كان اسمًا دالاً على الحدث لكنه لا يجري على الفعل وذلك نحو قولك: أعطيت عطاء فإن الذي يجري على أعطيت إنما هو (إعطاء)؛ لأنه مسوق لحروفه"[72] وعلى هذا فالمصدر هو التوضؤ، والوضوء هو اسم مصدر كما ذكره سيبويه إن أريد بها الحدث سواء أكان أولها مضمومًا أم مفتوحًا، وإن أريد به معنى غير معنى الحدث فليست بمصدر ولا اسم مصدر[73].

إذًا يتبين بأن في الوضوء ثلاث لغات: أشهرها أنه بضم الواو اسم للفعل وبفتحها: اسم للماء الذي يتوضأ به، والثاني: أنه بفتح الواو فيهما، والضم لا يعرف، والثالث: أنه بالضم فيهما وهي غريبة ضعيفة[74].

ويثير ابن دقيق تساؤلاً إذا كان (الوَضوء) بفتح الواو: اسمًا للماء وبضمها اسم للفعل على الأكثر وإذا كان بفتح الواو هل هو اسم لمطلق الماء أو للماء المقيد للتوضأ به أو المعد للوضوء به؟

أولاً: إن الوَضوء بالفتح اسم لمطلق الماء ومعنى قول جابر "فصب علي من وضوئه"[75] بمعنى من مائه، أي: فضلة مائة الذي توضأ ببعضه لا ما استعمله في أعضائه.

ثانيًا: وإن جعلنا (الوَضوء) بالفتح، أي: الماء المقيد أو المعد للوضوء مع (الوُضوء) بالضم هو استعمال الماء في الأعضاء أو اعداده للتوضأ به وحمله على الثاني أولى بأنه الماء المستعمل في الوضوء[76] إذن فإن المعنى هو الذي قاد ابن دقيق إلى هذا القول.

ثانيًا: دلالة الأفعال بين الصناعة النحوية والمعنى

أ.كان

عن أبي هريرة ﷺ : ((كان رسول الله ﷺ إذا كبر في الصلاة سكت هنيهة قبل أن يقرأ، فقلت: يا رسول الله، بأبي أنت وأمي ، أرأيت سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول؟ قال: أقول: اللهم باعد بين وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب. اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس. اللهم أغسلني من خطاياي بالماء والثلج والبرد))(77).

ويرى ابن دقيق العيد بأن: " (كان) تشعر بكثرة الفعل أو المداومة عليه. وقد تستعمل في مجرد وقوعه"(78).

وإذا رجعنا إلى الصناعة النحوية فإنها تقول بأن (كان) من الأفعال الناسخة. إذ يرى القدماء من النحاة أن الفعل الناقص يدخل على المبتدأ والخبر فيرفع المبتدأ ويسمى اسمه حقيقةً وفاعله مجازًا، وينصب الخبر ويسمى خبره حقيقة ومفعوله مجازًا(79).

وذكر السيوطي على لسان ابن بابشاذ أن " (كان) أم الأفعال؛ لأن كل شيء داخل تحت الكون لا ينفك من معناها، ومن ثم صرفوها تصرفًا ليس لغيرها، وأصبح وأمسى أُختان؛ لأنهما طرفا الزمان, وظل وأضحى أختان؛ لأنهما صدر النهار، وبات وصار أختان لاعتلال عينهما، وزال وفتئ وانفك وبرح ودام أخوات للزوم أولهما (ما)، وليس منفردة؛ لأنها لا تتصرف"(80).

وتعتبر (كان) أمًا للباب؛ لأن الكثير من النحويين ما يسمون أحدها أمًا للأدوات العاملة المشتركة في عمل واحد، إما لأنها الأكثر استعمالاً، أو أنها هي التي لا يشترط لها شروط لتعمل العمل، لذا سموا الأفعال الناسخة بـ كان وأخواتها(81).

وتحدد الصناعة النحوية بأن (كان) عند النحاة الأوائل ثلاثة أقسام:

1. ناقصة: وقد علل سيبويه سبب تسمية (كان وأخواتها) بالأفعال الناقصة؛ لأنها سلبت الدلالة على الحدث ولم تفد فائدة تامة ما لم يؤت بالخبر إذ قال: "وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر، تقول كان عبدالله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الاخوة وأدخلت كان لتجعل ذلك في المضي"(82) بمعنى تدل على الزمان المجرد من الحدث، وان ترفع الأول اسمًا لها وتنصب الثاني خبرًا لها(83) كقوله تعالى: **(وَكَانَ اللهُ عَفُوًا غَفُورًا) [النساء:92].**

2. تامة: وهي التي تكتفي بالمرفوع نحو قوله تعالى: **(وإن كَانَ ذُو عُسرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلى مَيسَرَةٍ) [البقرة:280]** وحينئذٍ تكون بمعنى خلق ووقع [84] قال سيبويه: "قد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول: قد كان عبدُ الله، أي: قد خلق. وقد كان الأمر، أي: وقع الأمر"[85] وقيل: إن سبب تسميتها بالتامة لدلالتها على الحدث، مثال ذلك: كان الأمر بمعنى حدث ووقع، كقوله تعالى: **(كُنْ فَيَكُونُ) [البقرة:117]** أي: أحدث فيحدث، وقوله تعالى: **(إلَّا أن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً) [البقرة:282]** أي: تقع تجارة[86].

3. زائدة: وهي التي لا تتطلب مرفوعًا أو منصوبًا وإنما ترد لتوكيد مضمون الجملة، قال المبرد في قولنا : (إن زيدًا كان منطقٌ) ان كان زائدة مؤكدة للكلام[87].

ولكن المعنى هو الذي قاد بأن يكون لـ (كان) معانٍ أخرى وهي:

4. بمعنى ينبغي والتنزيه: كقولك: ما كان له أن يفعل كذا، أي ما ينبغي له، قال الزمخشري: "ما يكون لي: ما ينبغي لي"[88] وقال الرازي في قوله تعالى: **(مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أن يَكُونَ لَهُ أَسرَى) [الأنفال:67]**: "ماكان: معناه النفي والتنزيه، أي: ما يجب وما ينبغي أن يكون له المعنى المذكور ونظيره: **(مَا كَانَ للهِ أن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبحَانَهُ) [مريم:35]** "[89]، وفضلا عن ذلك ترد كان بمعنى ينبغي في قوله تعالى: **(مَا يَكُونُ لَنَا أن نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبحَانَكَ) [النور:16]** [90] أي: ما ينبغي لنا نتكلم بهذا.

1. بمعنى صار: قال ابن يعيش في أن سبب مجيء كان بمعنى صار: "لما بينهما من التقارب في المعنى؛ لأن (كان) لما انقطع وانتقل من حال إلى حال، ألا تراك تقول: قد كنت غائبًا وأنا الآن حاضر، فصار كذلك تفيد الانتقال من حال إلى حال، نحو قولك (صار زيد غنيًا) أي: انتقل من حال إلى هذهِ الحال" [91]، ولكن (كان) ليست بمعنى (صار) لأننا لو بدلنا (صار) بـ (كان) ما سدت مسدها؛ لأن معنى صار هو التحول والصيرورة وقد يكون هذا التحول بعد مدة من الزمن والصيرورة قد تقتضي زمن طويل بخلاف (كان) فإنها تطوي الزمن كقوله تعالى: **(وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَت أَبوَاباً. وَسُيِّرتِ الجِبَالُ فَكَانت سَرَابًا) [النبأ:19-20]** . بمعنى كان هذا شأنها منذ الماضي[92].

2. تأتي (كان) للدلالة على الدوام والاستمرار بمعنى (لم يزل) كقوله تعالى: **(وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا) [النساء:96]** ، وقوله : **(وَكَانَ الإنسَانُ عَجُولاً) [الإسراء:11]** قال ابن مالك: "وتختص كان بمرادفة (لم يزل) كثيرًا"[93].

وقد اختلف النحاة وغيرهم في مجيئها لهذا المعنى على أراء وهنا يظهر التجاذب بين الصناعة النحوية والمعنى:

قال السيوطي: "تختص كان بمرادفة لم يزل كثيرًا، أي أنها تأتي دالة على الدوام وأن كان الأصل فيها أن يدل على حصول ما دخلت عليه، فيما مضى مع انقطاعه عند قوم وعليه الأكثر كما قال أبو حيان، أو سكوتها عن الانقطاع وعدمه عند آخرين وجزم به ابن مالك، ومن الدالة على الدوام في صفات الله تعالى نحو: **(وَكَانَ اللهُ سَمِيعًا بَصِيرًا) [النساء:134]** أي: لم يزل متصفاً بذلك"[(94)]. ولكن بعضهم أنكر هذا المعنى لكان وذكر بأن الاستمرار مستفاد من قرينة كون سميعًا بصيرًا من لفظ (كان) في قوله تعالى: **(وَكَانَ اللهُ سَمِيعًا بَصِيرًا) [النساء:134]** وأما قولك: (كان زيدًا ضاربًا) لم يستفد الاستمرار[(95)] في حين قال الزمخشري: "كان عبارة عن وجود الشيء في زمان ماضٍ على سبيل الإبهام، وليس فيه دليل على عدم سابق ولا انقطاع طارئ"[(96)].

وقد أورد آراء النحاة وغيرهم الزركشي وذكر بأن كان: تدل على الانقطاع على مذاهب:

أحدها: أنها تفيد الانقطاع لأنه فعل يشعر بالتجدد.

والثاني: لا تفيده بل تقتضي الدوام والاستمرار.

والثالث: أنه عبارة عن وجود الشيء في زمان ماضٍ على سبيل الإبهام، وليس فيه دليل عدم سابق ولا على انقطاع طارئ والصواب ما قاله الزمخشري فإذا وقع الاخبار بـ (كانْ) عن صفة ذاتية (الله) فالمراد الاخبار عن وجودها وإنها صفة لم تفارق ذاته ولهذا قرر بعضهم بمعنى (ما زال) فرارًا من ما يوهم إن كان يفيد انقطاع المخبر. وإذا وقع الاخبار بها عن صفة فعلية فالمراد تارة الاخبار عن قدرته عليها في الأزل نحو: كان الله خالقًا ورازقًا ومحييًا ومميتًا، وإذا أخبر بها عن صفات الآدميين فالمراد بأنها طبيعية وغزيرة فيه[(97)].

وذكرنا فيها سبق قول ابن دقيق في حديث شفيعنا محمد (صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم): ((كان رسول الله صلى عليه وسلم إذا كبر في الصلاة سكت هنية قبل أن يقرأ))[(98)] بأن: كان لها ثلاث معانٍ هي تدل على كثرة الفعل أو المداومة عليه أو لمجرد وقوع الفعل[(99)]- وأرى بأن (كان) هنا تدل على كثرة وقوع الفعل- على الرغم بأن ابن دقيق يتبين بأنه يرجح بأن (كان) تفيد مجرد وقوع الفعل[(100)].

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: ((كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل من الجنابة غسل يديه، ثم توضأ وضوءه للصلاة، ثم اغتسل، ثم يخلل بيديه شعره. حتى ظن أنه قد أروى بشرته أفاض عليها الماء ثلاث مرات ثم غسل سائر جسده))[(101)].

وذكر ابن دقيق بأن (كان) لها معانٍ أخرى:

1. أنه تكرر منه الفعل حتى صار كالعادة كقولك: كان فلان يقري الضيف.
2. وقد تستعمل (كان) لمجرد وقوع الفعل دون الدلالة على التكرار والأول هو الأكثر وعليه ينبغي حمل الحديث عائشة (رضي الله عنها)[(102)].

وقد قارن ابن دقيق بين حديث أبي هريرة: "كان رسول اله صلى الله عليه وسلم إذا كبر في الصلاة سكت هنيهة قبل أن يقرأ، فقلت: يا رسول الله، بأبي أنت وأمي، أرأيت سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول؟ قال: أقول: اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب. اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس. اللهم أغسلني من خطاياي بالماء والثلج والبرد"[(103)]. وبين حديث عائشة (رضي الله عنها) قالت: ((كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بالتكبير، والقراءة بالحمد لله رب العالمين))[(104)]، إذ قال: "إن حديث أبي هريرة أن اقتضى المداومة أو التكثرية على السكوت وذلك الذكر، وهذا الحديث يقتضي المداومة أو الأكثرية لافتتاح الصلاة بعد التكبير بالحمد لله رب العالمين، تعارضًا. وهذا البحث مبني على أن يكون لفظ (القراءة) مجرورًا فإن كانت لفظة (كان) لا تدل إلا على الكثرة فلا تعارض، إذ قد يكثران جميعًا[(105)].

وهناك معانٍ أخرى لـ (كان) ذكرها المحدثون لا يسعنا المجال إلى ذكرها[(106)].

خلاصة ذلك: إن رسولنا محمد (صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم) كان كثيرًا ما يفتتح الصلاة بالتكبير وقراءة سورة الحمد، وكثيرًا ما يقرأ بعد الدعاء بعد التكبير وهنا (كان) تدل على الكثرة.

ب.ظن

كنت أظن بأن (الظن) هو مرادف (للشك)، أما أن يكون (الظن) مرادف (لليقين) فهذا ما لم أعرفه؟!

وهنا لابد أن نرجع إلى أقوال النحويين واللغويين والمفسرين. فظن عند النحويين بمعنى الشك في الظاهر مع احتمال اليقين في بعض المواضع[(107)] قال ابن يعيش: "وقد يقوي الأرجح في نظر المتكلم فيذهب بها مذهب اليقين، فتجري مجرى علمت، فتقتضي مفعولين

أيضا من ذلك قوله تعالى :**(وَرَأى المُجرمونَ النارَ فَظنُوا انّهم مُواقعوها) [الكهف:53]** فالظن ههنا يقين؛ لأن ذلك الحين ليس حين شك، ومنه قول الشاعر[108]:

فقلت لهم ظنوّا بألفئ مُدَجَّج سرَاتُهُم في الفارسيّ المسرَّدِ

والمراد اعملوا ذلك وتيقنوه؛ لأنه أخرجه مخرج الوعيد ولا يحصل ذلك إلا مع اليقين"[109] وقال السيوطي: "ما استعمل في الأمرين، الظن واليقين وهو أربعة أفعال، أحدها (ظن) فمن استعمالها بمعنى الظن **(إن نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحنُ بِمُستَيقِنِينَ) [الجاثية:32]**، وبمعنى اليقين **(الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُلَاقُوا رَبِّهِم) [البقرة: 46]** وزعم أبو بكر محمد بن عبدالله بن ميمون العبدي، أن استعمالها بمعنى العلم غير مشهور في كلام العرب، وأبقى الآية ونحوها على باب الظن؛ لأن المؤمنين حتى الصديقين، مازالوا وجلين خائفين النفاق على أنفسهم، وزعم الفراء أن الظن يكون شكًا ويقينًا وكذبًا أيضًا، وأكثر البصريين ينكرون الثالث"[110] أي: ان استعمال (ظن) بمعنى (العلم) غير مشهور عند العرب في حين أن البطليوسي أورد قول السيرافي: "لا يستعمل الظن بمعنى العلم إلا في الأشياء الغائبة عن مشاهدة الحواس لها. لا يقال: ظننت الحائط مبينًا وأنت تشاهده"[111].

خلاصة أقوال النحاة: بأن (ظن) في الظاهر تستعمل بمعنى الشك مع احتمال اليقين في بعض المواضع. أما أنها تأتي بمعنى (العلم) في الأشياء الغائبة عن مشاهدة الحواس.

أما ظن عند اللغويين فقد راجعت كلمة (الظن) بصفة عامة في كتاب العين فوجدت أن الظن بمعنى الشك واليقين[112] وجاء في لسان العرب: "الظنّ شك ويقين، إلا أنه ليس بيقين عيانٍ، إنما يقين تدبّرٍ، فأما يقين العيان فلا يقال فيه إلا علم"[113] وجاء في كتاب التعريفات: "الظن: هو الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض ويستعمل في اليقين والشك"[114] وقيل بأن الظن: "اعتقاد راجح بلا جزم، ولذا يقبل الشدة والضعف، وطرفاه علم وجهل، فإن بعض الظنون أقوى من بعض"[115].

وقيل: "هو أحد طرفيّ الشك بصفة الرجحان"[116].

أما (ظن) عند المفسرين فقد راجعت معنى (وظنوا) من قوله تعالى:**(وَظَنُّوا أن لَّا مَلجَأَ مِنَ اللهِ إِلَّا إِلَيهِ) [التوبة:118]** في الكشاف ووجدته بمعنى (علموا)[117].

وراجعت معنى كلمة (يظنون) من قوله تعالى: **(الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُلَاقُوا رَبِّهِم وأَنَّهُم إِلَيهِ رَاجِعُونَ) [البقرة:46]** في تفسير ابن كثير تعني (يعلمون) والعرب تسمي اليقين ظنًا،

والشك ظنًا نظير تسميتهم المغيث صارخًا والمستغيث صارخًا من باب الاضداد، وقال عمير بن طارق:

فإن يَعْبُروا قومِي وأقعُدُ فيكُمُ وأجعل منّي الظنَّ غَيْبًا مُرَجمًا

يعني (واجعل مني اليقين غيبًا مرجمًا) أي: إن الظن في معنى اليقين من أشعار العرب كثيرة لا تحصر[118]، أي: معنى (الظن) عند المفسرين بـ (علم) أو (اليقين).

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال، ما هو وجه الاعجاز أو ما هو السر الكامن في معنى كلمة (الظن) ولماذا فضلها الله سبحانه وتعالى على اليقين في مثل قوله تعالى: **(وَظَنُّوا أن لَّامَلجَأَ مِنَ اللهِ إلَّا إلَيهِ) [التوبة:118]** و**(الَّذينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُلَاقُوا رَبِّهِم وأَنَّهُم إلَيهِ رَاجِعُونَ) [البقرة:46]** فلا يؤدي نفس المعنى إذا قلنا (يعلمون أو يوقنون)؟

نقول لو رجعنا إلى ما نقله ابن منظور من أن (الظن) بمعنى (اليقين) ليس ما تعرفه أو تشاهده بل ناتجه عن مشاهدة حقيقة، يقين ايمان وتدبر هو ما يميز المؤمن من الكافر، هو الايمان بوجود الله سبحانه وتعالى.

وقيل إنَّ: "اليقين فهو الاعتقاد المطابق للواقع الذي لا يقبل الشك ولا الزوال، فهو اعتقادان – اعتقاد أن الشيء كذا، واعتقاد أنه لا يمكن أن يكون إلا كذا"[119].

وقال ابن منظور: "اليقين: العلم وإزاحة الشك وتحقيق الأمر ... واليقين: نقيض الشك، والعلم نقيض الجهل"[120]. وذكر الجرجاني: اليقين : هو علم يطمئن إليه القلب ويسكن لصحته ويقرّ بحقيقته؛ لذا يقال: يَقُنَ الماء في الحوض، إذا استقر فيه[121] نرى بأن البحث وصل إلى أن اليقين هو العلم ولكن لو رجعنا إلى معنى كلمة (علم) في القرآن الكريم إذ قيل: "جاء اليقين بمعنى المعاينة والمشاهدة والمباشرة، بما اصطلح عليه (علم العيان) كما في سورة التكاثر/5-7"[122].

ولنذكر سورة التكاثر: **(أَلهَاكُمُ التَّكَاثُرُ. حَتَّى زُرتُمُ المَقَابِرَ. كَلّا سَوفَ تَعلَمُونَ. ثُمَّ كَلَّا سَوفَ تَعلَمُونَ. كَلَّا لَو تَعلَمُونَ عِلمَ اليَقِينِ. لَتَرَوَنَّ الجَحِيمَ. ثُمَّ لَتَرَوُنَّها عَينَ اليَقِينِ. ثُمَّ لَتُسأَلُنَّ يَومَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ) [التكاثر:1-8].**

فالمعرفة هي المراحل التي يمر بها الانسان حتى يصل إلى اليقين، وهذه السورة تصور الانسان حيث يبدأ معه أول درجات المعرفة (الشك) فيذهب للمقابر ويبدأ معه التخمين وتبد التساؤلات (كيف يكون من هو بالقبر؟ وما صورته؟ وما حاله وغيرها فتكون هذه هي

مرحلة (الظن)، ثم يتذكر سورة التكاثر فيصير في مرحلة (العلم) ولكن لم يصل لليقين بعد حتى يرى بعينه الجحيم (أعاذنا الله منها)[123].

وفي هذا عن عائشة (رضي الله عنها) قالت: "كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل من الجنابة غسل يديه، ثم توضأ وضوءه للصلاة، ثم اغتسل، ثم يخلل بيديه شعره. حتى إذا ظن أنه قد أروى بشرته أفاض عليه الماء ثلاث مرات ثم غسل سائر جسده"[124].

يعني حتى إذا (شك) (صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم) في أنه اروى بشرته أفاض الماء ثلاث مرات حتى إذا علم بأنه أروى بشرته بالماء وشاهد ذلك وصل إلى مرحلة اليقين[125].

ثالثاً: دلالة الحروف بين الصناعة النحوية والمعنى

أ. المعرف بـ (ال)

لو رجعنا إلى النحاة لوجدناهم اختلفوا في (ال) التعريف، أهيَ كلُّها التي تُعَرفُ أم اللام وحدَها؟ أو الهمزة وحدها؟ وهو أمرٌ ثانوي لا فائدة من ذِكره أو الخوض فيه بعد أن اشتهرَ الرأي القائلُ بأنهما معًا[126] وما يعنينا هنا التجاذب بين الصناعة النحوية والمعنى في (ال).

ذكر ابن يعيش: النكرة: هي ما لا يعرفه السامع، مع أن المتكلم يعرفه وبالتالي فإن المعرفة والنكرة هما بالنسبة للسامع[127] وأشار ابن السراج إلى أن سيبويه أكد أن التعريف: ظاهرة ترجع إلى السامع، وليس إلى المتكلم[128] ويتخذ ابن يعيش ذلك تبريرًا؛ لأن المتكلم يمكن أن يذكر ما يعتبر بالنسبة له معلومًا ولكن السامع لا يعلمه، ويعتبر مثل ذلك غير معلوم[129] "وهكذا يتمكن علماء القواعد العرب من أن يجدوا المعيار لتحديد معاني التعريف والتنكير"[130] و(ال) المعرفة هي التي تؤثر في مصحوبها تأثيرًا معنويًا[131] بمعنى أنها تنقله من شياع التنكير إلى حصر التعريف والتعيين، لتتساوى معرفة المخاطب بالشيء المعرف مع معرفة المتكلم به[132] وقيل: هي ما أحدثت في مدخولها عمومًا؛ كما في قوله تعالى: **(وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا) [النساء:28]** أو خصوصًا، كما في قوله تعالى: **(فَعَصَى فِرعَونُ الرَّسُولَ) [المزمل:16]** ذكره ابن مالك[133] وقال ابن دقيق: "وترد للعموم نحو قوله ﷺ : ((المسلمون تتكافأ دماؤهم)) [134]"[135].

وإن (ال) المعرفة هذه قبل أن نذكر أنواعها فهناك معاني لها أو ما يسمى أغراضًا وقد بحثت كثيرًا فلم أجد من النحاة المتقدمين من تطرق إلى ذلك ما عدا سيبويه وليس إلى كل معانيها فقد ذكر معنيين لها:

المعنى الأولى: تعيين واحد من أفراد الجنس إذ قال سيبويه إن المعرّف بال: "إنما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته؛ لأنك إذا قلت (مررتُ برجلٍ) فإنك إنّما زعمت أنك مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم، لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطب، وإذا أدخلت الألف واللام ، فإنما تذكره رجلاً قد عرفه فتقول: الرجل الذي من أمره كذا وكذا ليتوهم الذي كان عهده بما تذكره من أمره"[136].

والمعنى الثاني: الدلالة على الكمال قال سيبويه: "إذا قلت: (هذا الرجل) فقد يكون أن تعني كماله ويكون أن تقول: (هذا الرجل) وأن تريد كل ذكر تكلم ومشى على رجلين فهو رجل"[137].

ولكن وجدت بأن دخول (ال) يؤدي معاني أكثر من ذلك وهذا ما اثبته الدكتور أيوب جرجيس العطية أهمها:

1. تعيين واحد من أفراد الجنس كقولك (اشتريت الكتاب) إذا كان المخاطب يعرف الكتاب، كأن يكون راه أو جرى الحديث عنه: فلا تقول: (اشتريت الكتاب) والمخاطب لا يعرفه.

2. بيان الجنس كقولك: (الفهد أسرع من الذئب) فأنت لا تقصد بالفهد أو الذئب واحدًا من أفراد الجنس وانما قصدت بأن جنس الفهد أسرع من جنس الذئب وليس معناه كل فرد من أفراد الجنس بل ربما وجد من أفراد الذئب ما تفوق سرعته بعض أفراد الفهد.

3. استغرق كل أفراد الجنس كقوله تعالى: **(وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا) [النساء:28]**. فكل فرد من أفراد الجنس البشري لا يشذ من الضعف البشري.

4. الإشارة إلى واحد مما عرفت حقيقته في الذهن من دون قصد إلى التعيين كقوله تعالى: **(وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِئبُ) [يوسف:13]** فهو لايقصد ذئبًا معينًا بل أي ذئب من أفراد جنس مما استقر في الذهن معرفته.

5. الدلالة على الكمال، أي: الكامل في هذا الوصف ففي التعريف من الدلالة على الكمال ما ليس في التنكير، فأنت تحس الفرق بين قولنا: (هذا الرجل) و(هذا رجل).

6. القصر حقيقة بقصد المبالغة كقولك: (المؤمنون هم الأعلون في الآخرة)، أو القصر تجورًا بقصد المبالغة كقولك: (حاتم هو الجواد) فقد قصرت الجود على حاتم فكل ما عدا حاتمًا ليس بجواد[138].

ب. (ال) العهدية

قال ابن دقيق: "قد ترد الألف واللام للعهد، كما في قوله تعالى: **(فَعَصَى فِرعَونُ الرَّسُولَ) [المزمل:16]** "، [139] وهي تدخل على واحد من أفراد الجنس بعينه نحو (بعثُ البستان واشتريتُ الدار) فأنت تقصد بالبستان بستانًا معينًا يعرفه المخاطب وكذلك الدار"[140] والعهد بمعنى المعرفة ومنه قولهم: عهدي بموضع كذا [141] "كذا تقول: عهدي بك أنك تركت كذا وكذا أي: معرفتي بك، وتقول: عهدتك تفعل كذا أي عرفتك"[142].

وهي على ثلاثة أنواع:

1. العهد الذكري: وهي التي يتقدم لمصحوبها ذكرٌ[143]. كقوله تعالى: **(كَمَا أَرسَلنَا إِلَى فِرعَونَ رَسُولاً. فَعَصَى فِرعَونُ الرَّسُولَ) [المزمل:15-16].**

فأولاً ذكر (رسول) نكرة ثم (الرسول) معرفًا بال وقد عرفه لتقدم ذكره وهي ال العهدية نحو: زارني رجلاً فأكرمت الرجل، أي: نفس الرجل المعهود والعرب إذا قدمت اسمًا ثم مكث عنه ثانيًا اتوا به معرفًا بال ولكن لو قلت: (زارني رجلاً فأكرمت رجلاً) فإن ذلك يفيد أنك أكرمت رجلاً غير الأول ففائدة التعريف هنا للتنبيه على أن الرجل الثاني هو الأول، أما لو جيء نكرة لتوهم إنه غيره[144].

2. العهد الذهني[145]: وعبر عنه بعضهم بـ (العهد العلمي)[146] وهي ما يكون مدخولها معهودًا ذهنيًا، أي: معلومًا لكل من المتكلم والمخاطب ولم يتقدم له ذكر في الكلام[147] وكقوله تعالى: **(إذ أخرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثنَينِ إذ هُمَا فِي الغَارِ) [التوبة:40]** وقوله تعالى: **(لَقَد رَضِيَ اللهُ عَنِ المُؤمِنِينَ إذ يُبَايِعُونَكَ تَحتَ الشَّجَرَةِ) [الفتح:18]** والغار والشجرة اللتان خصتا بالحديث في الآيتين الكريمتين معلومتان في ذهن المخاطبين"[148] ونحو: خرج الأميرُ، إذ لم يكن في البلد إلا أميرٌ واحدٌ وكقولك لمن يدخل البيت: اغلق البابَ فاللام في الأمير والباب هي القرينة التي تشير إلى معهود غير مذكور ولكن المخاطب يعلمه[149].

3. العهد الحضوري[150] وبعضهم عبر عنه بـ (العهد الحسي)[151] أي: ان مدخولها يعرفه المتكلم والمخاطب وهو حاضر عند التكلم[152] كقوله تعالى: **(اليوم أكمَلتُ لَكُم دِينَكُم) [المائدة:3]**، أي: اليوم الذي نزلت فيه الآية وهو يوم عرفة حجة الوداع على الأرجح[153].

ت.ال الجنسية

وهي التي تدخل على الجنس، ولا يراد به واحدًا معين من أفراد الجنس، وبذلك تختلف عن ال العهدية، وقيل العهدية: يراد بمصحوبها واحد من أفراد الجنس فإذا قلت مثلاً (الغزال أسرع من الذئب) فأنت لا تقصد به غزالاً معينًا بل كأنك قلت: جنس الغزال أسرع من جنس الذئب، وقسموا ال الجنسية إلى قسمين:

1. أن تكون للاستغراق وهي قسمان: الأولى: تفيد استغراق جميع أفراد الجنس وهي التي تخلف (كل) كقوله تعالى: **(وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا) [النساء:28]** أي: إن كل إنسان ضعيف. والثانية: وهي التي تفيد استغراق جميع خصائص الأفراد مجازًا مبالغة في المدح أو الذم وتدعى بـ ال الكمالية نحو: هو الرجل علمًا، وهو اللئيم.

2. أن تكون التعريف الحقيقة: وهي التي لا تخلفها (كل) كقولك: (خلق الله آدم من الطين) فلا يقصد بأنه استغرق كله في خلق آدم بل يقصد أنه خلقه من هذا الجنس وكقولك (الحصان أسرع من الثوار) على سبيل الاستغراق الحقيقة العامة بل قد يوجد ثور أسرع من الحصان[(154)].

وقد أورد ابن دقيق عبدالله بن أبي أوفى في استعمال (ال) في تعريف الحقيقة: "غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات نأكل الجراد"[(155) (156)].

وعن جابر بن عبدالله (رضي الله عنهما): إن النبي ﷺ قال: ((أعطيت خمسًا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر. وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت إلى المغانم، ولم تحل لأحد قبلي. وأعطيت الشفاعة. وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة)) [(157)].

قال ابن دقيق: "الأقرب انها في قوله صلى الله عليه وسلم "وأعطيت الشفاعة" للعهد. وهو ما بينه صلى الله وعليه وسلم من شفاعته العظمى. وهي شفاعته في إراحة الناس من طول القيام بتعجيل حسابهم. وهي شفاعة مختصة به صلى الله عليه وسلم. ولا خلاف فيها. ولا ينكرها المعتزلة ... فإن كان النبي صلى الله عليه وسلم قد تقدم منه إعلام الصحابة بالشفاعة الكبرى المختص هو بها، التي صدرنا بها الأقسام الخمسة، فلتكن الألف واللام للعهد. وإن كان لم يتقدم ذلك على هذا الحديث، فلتجعل الألف والألف لتعريف الحقيقية وتنزل على تلك الشفاعة؛ لأنه كالمطلق حينئذ فيكفي تنزيله على فرد وليس لك أن تقول لا

حاجة إلى هذا التكلف، إذ ليس في الحديث إلا قوله: "وأعطيت الشفاعة" وكل هذه الأقسام التي ذكرتها قد أعطيها صلى الله عليه وسلم. فليحمل اللفظ على العموم" (158).

الخاتمة وأهم النتائج

فحري بي أن أُسجل هنا أبرز ما توصلت إليه في البحث من نتائج وهي كالآتي:

1. إنّ (أفعل) التفضيل عند النحويين لها شروط ويجب أن يكون هناك مفاضلة بين الشيئين أو الأشياء في حين أن ابن دقيق العيد يذكر حديثًا يبين بأن (افعل) قد يأتي لغير المفاضلة.

2. إن (فعول) عند النحويين له معانٍ مختلفة كاسم آلة، ويكون صفة بمعنى فاعل أو مفعول واسمًا ومصدرًا ونرى بأن ابن دقيق العيد يرجح بأن طهور بمعنى المطهر كشيء خاص للرسول محمد (صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم).

3. إنّ (كان) عند أهل النحو بأنها فعل ماضٍ ناقص يرفع الأول اسمًا له وينصب الثاني خبرًا له وقد يكون تامًا لكن ابن دقيق العيد يذكر لها معنى وهو الشعور بكثرة الفعل أو المداومة عليه، وقد تستعمل لمجرد وقوعه.

4. أما (ظن) فعند النحويين تستعمل بمعنى الشك مع احتمال اليقين في بعض المواضع وتأتي بمعنى (العلم) في الأشياء الغائبة عن مشاهدة الحواس. وعند اللغويين فهي بمعنى الشك واليقين. وعند المفسرين بمعنى علم. فيأتي ابن دقيق بحديث يتدرج فيه معنى (ظن) من الشك إلى اليقين.

5. أما (ال) فهي من دلالة الحروف بين الصناعة النحوية والمعنى فلم أجد من النحاة المتقدمين من تطرق إلى ذلك ما عدا سيبويه إذ ذكر لها معنيين فقط، وهما تعيين واحد من أفراد الجنس والدلالة على الكمال، ويذكر ابن دقيق العيد حديثًا عن الشفاعة لنبينا محمد (صلى الله عليه وآله وصبحه وسلم) ويناقش هل إن (ال) للعهد أم للحقيقة.

توصيتان:

1. هذا الموضوع طويل الذيل عميق السيل، موارده كثيرة، وفوائده غزيرة؛ لذا أوصى بقيام مجموعة من الباحثين بإكمال هذه الفكرة وتطبيقها على الظواهر النحوية الأخرى، مثل : كان وأخواتها، إنّ وأخواتها، .... الخ ، يجمعون كلام النحاة في ذلك من بطون كتب التفسير، وأعاريب القرآن، ومعانيه، ثم يفهرسونها فهرسة جيدة تضم الشبيه للشبيه، والنظير للنظير ثم يخرجون دقائقها وأسرارها من ناحية الصناعة النحوية والمعنى.

2. أشارك الباحثين في هذا الموضوع الرأي في إعادة دراسة النحو على نهج صلته الوثيقة بالمعنى، فإن الركود الذي تعاني منه الدراسات النحوية الآن على الرغم مما تقذف به أفواه المطابع من مئات الكتب. يحتاج إلى فتح نافذة في جداره الأصم؛ وذلك بالرجوع إلى منهج علمائنا القدامى في الدرس النحوي الذي كان يُعنى قبل التقعيد، فدراسة النحو على أساس المعنى ضرورة ملحة، تكسب الموضوع جدّة وطرافة، وتزيد المسألة عمقاً ونضجاً، وتكسب العقل قوة ولياقة وتضفي على المقام مرونة ونظافة.

مراجع البحث وإحالاته:

(1) ينظر: التعريفات للجرجاني، وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1421هـ/2000م: 236 (باب النون).

(2) مجالس ثعلب، تح: عبدالسلام هارون، القاهرة، دار المعارف، 1369هـ: 310/1.

(3) أما التعريف بالمؤلف: فاسمه هو محمد بن علي بن وهب بن مطيع بن أبي الطاعة القشيري المنفلوطي الأصل، المصري، القوصي، المشهور بابن دقيق العيد، ولد في البحر المالح قريباً من ساحل (ينبع) في يوم السبت الخامس والعشرين من شعبان سنة خمس وعشرين وست مائة عندما كان والداه متوجهين من قوص إلى مكة لأداء فريضة الحج ثم أخذه والده وطاف به بالكعبة، وجعل يدعو الله أن يجعله عاملاً عالماً، وكان تقياً فكان يستوعب في اللية فيطالع المجلد أو المجلدين، وربما تلا آية فيكررها إلى مطلع الفجر كقوله تعالى: ((فإذا نفخ في الصور فلا أنساب بينهم يومئذٍ ولا يتساءلون)) [المؤمنون:101]، أما مؤلفاته فقد ألف في علوم كثيرة وصلت إلى اثنتا وعشرون كتاباً، توفي يوم الجمعة في صفر سنة (702هـ) عن سبع وسبعين سنة ودفن يوم السبت.

ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: لأحمد بن علي بن محمد بن علي بن أحمد الشهير بابن حجر العسقلاني، طبعة دار الجيل: 91/4، وطبقات الشافعية الكبرى: لعبد الوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي، (ت:771هـ)، تح: عبدالفتاح الحلو وزميله، مطبعة هجر-الجيزة، ط2، 1992م: 209/9، 211، والطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد: للإمام أبي الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب الإدفوي الشافعي (ت:748هـ)، تح: سعد محمد حسن، الدار المصرية: 599، وقواعد الترجيح الفقهي عند الإمام ابن دقيق العيد في كتابه إحكام الأحكام: لعبد الغفور محمد الصيادي، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد (أصول الفقه)، 2002م: 38.

(4) ينظر: سير أعلام النبلاء الفهارس العامة: لإبراهيم شمس الدين الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان: 308/13 – 91/15.

(5) ينظر: عمدة الأحكام من كلام خير الأنام (صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم): للحافظ شيخ الاسلام الإمام عبدالغني بن عبدالواحد المقدسي (رحمه الله تعالى) (541هـ-600هـ)، تح: د.سعيد بن علي بن وهف القحطاني: 16.

(6) ينظر: المنتقى من إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: للعلامة ابن دقيق العيد، ط1، مطبوعات كلية العلوم الإسلامية، دار النذير، بغداد، ط1، 1388هـ/1968م: 7.

(7) ينظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: لتقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت702هـ)، تح: مصطفى شيخ مصطفى ومدثر سندس، ط1، مؤسسة الرسالة، 1426هـ/2005م: 22/1.

(8) ينظر: قواعد الترجيح الفقهي عند الإمام ابن دقيق العيد في كتابه إحكام الأحكام: 38.

(9) ينظر: الوافي بالوفيات: لصلاح الدين خليل بن أبي بكر الصفدي، تح: محمد بن عبدالله، ومحمد بن محمود:: 193/4، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ليوسف بن تغري بردي الاتابكي(813هـ-874هـ)، وزارة الثقافة، المؤسسة المصرية العلمية: 207/8.

(10) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية: لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت:393هـ)، تح: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1407هـ/1987م: مادة (صنع): 1245/3.

(11) ينظر: المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة لإبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبدالقادر، ومحمد النجار، دار الدعوة: مادة (صنع): 526/1.

(12) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون: للشيخ العلامة محمد علي بن علي بن محمد التهانوي الحنفي المتوفى بعد سنة (1158هـ)، وضع حواشيه: أحمد حسن سبح، دار الكتب العلمية: 42/3، وينظر: دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: للقاضي عبدالنبي بن عبدالرسول الأحمد نكري (ت.ق 12هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط1، 1421هـ/2000م: 181/2.

(13) ينظر: الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 35/1.

(14) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لعبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت761هـ)، تح: د.مازن، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م: 748/1.

(15) ينظر: كتاب العين: لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (ت:170هـ)، تح: د.مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال: مادة (عني): 253/2، وينظر: تهذيب اللغة: لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي أبو منصور (ت:370هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م: مادة (عُنى): 135/3.

(16) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسن (ت:395هـ)، الناشر: محمد علي بيضون، ط1، 1418هـ/ 1997م: 144/1.

(17) ينظر: المفردات غريب القرآن: لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت502هـ): 350/1.

(18) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى الزبيدي (ت:1205هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية: مادة (عني): 123/39.

(19) ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: للدكتور محمود سعران، دار النهضة العربية، بيروت: 303، وينظر: الأوجه الإعرابية بين الصنعة النحوية والمعنى في شرح الهداية للمهدوي (ت440هـ): لضحى علي حسن، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة القادسية، قسم اللغة العربية، 1438هـ/2017م: 11.

(20) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي الأندلسي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، بمصر، ط2: 66 – 72.

(21) ينظر: الكتاب: لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت:180هـ)، تح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/1988م: 25/1.

(22) ينظر: الكتاب: 25/1.

(23) ينظر: مغني اللبيب: 684/1.

(24) المصدر نفسه: 698/1.

(25) ينظر: النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره: لأحمد جميل شامي، دار الحضارة ومؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، 1418هـ/1997م: 15.

(26) ينظر: الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم الزجاجي (ت337هـ)، تح: مازن مبارك: 35.

(27) ينظر: التكملة، وهي الجزء الثاني من "الإيضاح العضدي". عبدالغفار، تح: حسن شاذلي فرهود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م: 3/2.

(28) ينظر: علم اللغة، لحاتم صالح الضامن، بيت الحكمة، كلية الآداب، جامعة بغداد: 30.

(29) الخصائص: 216/1.

(30) المصدر نفسه: 216/1.

(31) أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب الإسفار بالصبح، الحديث (1542): 208/2.

(32) ينظر: إحكام الأحكام: 96/1.

(33) ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: لخالد الأزهري (ت:905هـ) على أوضح المسائل إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية: 93/2.

(34) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترآبادي (ت:686هـ)، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: د.اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية: 522/3، وينظر: الفوائد الضيائية وهو شرح الجامي لكافية ابن الحاجب: لنور الدين عبدالرحمن الجامي (ت:898هـ)، اعتنى به الياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان : 465-466.

(35) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لعبد الرحمن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:911هـ)، تح: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر: 98/3.

(36) همع الهوامع: 98/3.

(37) الكليات: لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تح: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1419هـ/1998م: 96/1.

(38) ينظر: معاني النحو: للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، ط1، عمان: 313/40.

(39) أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة، الحديث (1421): 122/2.

(40) إحكام الأحكام: 188/1.

(41) أخرجه البخاري في الصحيح، أبواب المساجد، باب قول النبي (صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم)، الحديث (23): 168/1.

(42) إحكام الأحكام: 82/1، والمنتقى من إحكام الأحكام: 33.

(43) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية: لمحمد سمير اللبدي: 28، وتعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية: لأحمد محمود الصالح جوارنة، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2007م: 304.

(44) ينظر: الكتاب: 110/1.

(45) ينظر: همع الهوامع: 74/3.

(46) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: لعبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:911هـ)، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/1998م: 212/2، وينظر: لفظة فعول واشتقاقها في العربية: للمدرس المساعد حيدر محمد رحم، جامعة ذي قار، كلية الآداب: 71.

(47) ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 203، وينظر: الدروس من كتاب شذا العرف في فن الصرف للشيخ الحملاوي والتطبيقات: للدكتور إبراهيم عسيري: 203.

(48) ينظر: جامع الدروس العربية: لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت:1364هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط28، 1414هـ/1993م: 193/1.

(49) ينظر: الصرف الوافي: استاذ الدكتور هادي نهر: 132، والأبنية الصرفية ودلالتها في شعر عامر بن الطفيل، ط 1، دار البشير ، عمان: 149.

(50) ينظر: لفظة فُعول واشتقاقها في العربية: 73.

(51) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت:1206هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط1، 1417هـ/1997م: 248/2.

(52) ينظر: النعت في القرآن الكريم: فاخر هاشم الياسر، اطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، كلية الآداب: 99.

(53) البيت لعنترة استشهد به الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه: لإبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت:311هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ/1988م: 279/3.

(54) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: للدكتورة خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965م: 335.

(55) ينظر: لفظة فعول واشتقاقها في العربية: 74.

(56) ينظر: التطور النحوي للغة العربية، محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية سنة 1929م: المستشرق الألماني برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه دكتور رمضان عبدالتواب، مكتبة المجد، القاهرة، 1982م: 104.

(57) ينظر: أضداد ابن الأنباري، تح: محمد أبو الفضل، إبراهيم، الكويت، 1960م: 257.

(58) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي: لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت:1069هـ)، دار صادر، بيروت: 428/6.

(59) ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في جوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تح: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت: 289/3.

(60) تم تخريجه فيما سبق.

(61) ينظر: إحكام الأحكام: 82/1، والمنتقى: 33.

(62) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الوضوء، باب المضمضة في الوضوء، الحديث (162): 72/1.

(63) إحكام الأحكام: 27/1، والمنتقى: 12 – 13.

(64) إحكام الأحكام: 27/1.

(65) بالضم.

(66) ينظر: الكتاب: 42/4.

(67) ينظر: تهذيب اللغة: 70/12 (وضأ).

(68) ينظر: معاني القرآن: لأبي الحسن المجاشعي بالولاء ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت:215هـ)، تح: د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ/ 1990: 57/1، وينظر: أثر المحتسب في الدراسات الصرفية: لخالد محمد عيال سلمان، دار الحامد، عمان، ط1، 2011م: 68.

(69) ينظر: لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت:711هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ: 194/1 (وضأ).

(70) ينظر: اسم المصدر دراسة في المعايير الشكلية والموضوعية في التفريق بينه وبين المصدر؛ للدكتور حيدر مصطفى هجر، كلية الآداب، جامعة ذي قار، والدكتور حبيب مشخول، مديرية تربية ذي قار: 15.

(71) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لمحمد بن مالك (ت672هـ) وزارة الثقافة العربية المتحدة 1959م، (د-ط).

(72) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: تصنيف جمال الدين عبدالله بن يوسف بن محمد بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه، دكتور اميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004م: 338.

(73) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: لمحمد بن الحسن الرضي الأسترآبادي، محمد الدين (ت:686هـ)، تح: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف محمد الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، 1395هـ/1975م: 159/1.

(74) ينظر: عمدة القارئ شرح صحيح البخاري: لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت:855هـ): 25/2.

(75) أخرجه الترمذي في السنن، الفرائض، باب ميراث الأخوات، الحديث (2097): 417/4.

(76) ينظر: إحكام الأحكام: 28/1، والمنتقى: 13.

(77) أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب الطهارة، الوضوء بالثلج والبرد، الحديث (60): 94/1.

(78) ينظر: إحكام الأحكام: 145/1، وينظر: المنتقى: 55، 57.

(79) ينظر: الخلاصة في علم النحو: لحمدي محمود عبدالمطلب، مكتبة ابن سيناء، القاهرة، ط3، 2003م: 24، وغيرها، والفعل الناقص عمله ودلالته: للدكتور محمد حسين النقيب، استاذ النحو والصرف واللغة المساعد، جامعة عمران، اليمن: 7.

(80) ينظر: الأشباه والنظائر: للسيوطي، دار الكتاب العربي، ط1، 1984م: 71/2، وينظر: شرح ملحة الاعراب: لأبي محمد القاسم الحريري، تح: يوسف هود، المكتبة العصرية، بيروت: 211، وشرح ابن عقيل، المكتبة العصرية، بيروت: 245/1.

(81) ينظر: الأفعال الناسخة: لحمدي كوكب، دار البحوث والإعلام، ط1، 1429هـ/2008م: 67.

(82) الكتاب: 45/1، وينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام الأنصاري، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، ط11، دار الفكر، بيروت: 137.

(83) ينظر: الأفعال الناسخة: 24.

(84) ينظر: المصدر نفسه: 77.

(85) ينظر: الكتاب: 46/1.

(86) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته: للدكتور إبراهيم أنيس، رئيس قسم اللغة العربية في كلية الآداب، جامعة بغداد، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت، 1403هـ/1983: 57.

(87) ينظر: المقتضب: لمحمد بن يزيد عبد الأكبر الثمالي، الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت285هـ)، تح: محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت: 116/4، والأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت316هـ)، تح: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان/ بيروت: 92/1.

(88) ينظر: الكشاف: 726/1.

(89) ينظر: مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: لأبي عبدالله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التمي الرازي الملقب بفخر الدين خطيب الري (ت:606هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ: 510/15.

(90) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية، 394هـ/1974م: 257/2.

(91) شرح المفصل: للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت:643هـ)، تح: احمد السيد سيد أحمد واسماعيل عبدالجواد عبدالغني، المكتبة التوفيقية، مصر/ القاهرة، م 6: 369/3.

(92) ينظر: معاني النحو : للدكتور فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، 1420هـ/2000م: 217/1 – 218.

(93) ينظر: شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لمحب الدين محمد بن يوسف التميمي الشافعي المعروف بـ(ناظر الجيش) (ت: 778هـ)، تح: محمد العزاوي، دار الكتب العلمية: 208/2.

(94) ينظر: همع الهوامع: 428/1.

(95) ينظر: شرح الكافية للرضي الاسترآبادي: 206/4.

(96) ينظر: الكشاف: 429/1.

(97) ينظر: البرهان في علوم القرآن: لأبي عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي (ت:794هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط1، 1376هـ/1957م: 121/4-122.

(98) خُرج فيما سبق.

(99) ينظر: إحكام الأحكام: 145/1، والمنتقى: 55.

(100) ينظر: إحكام الأحكام: 146/1، والمنتقى: 55.

(101) أخرجه ابن بطال في شرح صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب تخليل الشعر حتى إذا ظنّ ...، الحديث (23): 386/1.

(102) ينظر: إحكام الأحكام: 66/1. والمنتقى: 26.

(103) خرج فيما سبق، وينظر: إحكام الأحكام: 144/1، والمنتقى: 55.

(104) أخرجه أبي داود في المسند، أحاديث النساء، الأفراد عن عائشة، الحديث (1651): 132/3.

(105) إحكام الأحكام: 46/1، والمنتقى: 57.

(106) ينظر: معاني النحو: 210/1، والفعل الناقص عمله ودلالته: 7.

(107) ينظر: شرح الكافية: 309/4، وشرح التصريح: 384/1.

(108) البيت من الطويل، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: للدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان: 389/2، وشرح جميل الزجاجي: لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الاشبيلي (ت669هـ)، وضع هوامشه وفهارسه: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان: 288/1.

(109) شرح المفصل: م 3: 338/6.

(110) ينظر: همع الهوامع: 542/1.

(111) ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكاتب: لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي (444هـ-521هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان: 155/1.

(112) ينظر: العين : لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت:170هـ)، تح: د.مهدي المخزومي، د.إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال: 151/8 (ظن)، وينظر: معجم مقاييس اللغة: لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسين (ت:395هـ)، تح: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ/ 1979م: 462/3هـ (ظن).

(113) ينظر: لسان العرب: 2762/4 (ظن).

(114) ينظر: التعريفات: لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت:816هـ)، تح: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط1، 1403هـ/1983م: 144/1.

(115) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون: للشيخ العلامة محمد علي بن علي بن محمد التهانوي الحنفي المتوفى بعد سنة (1158هـ)، وضع حواشيه أحمد حسن سبح، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان: 188/3 (الظن).

(116) ينظر: المفاهيم المفتاحية لنظرية المعرفة في القرآن الكريم ، ط1، المعهد العالي للفكر الاسلامي الولايات المتحدة الأمريكية، بيروت/ لبنان: 206.

(117) الكشاف: 303/2-304.

(118) ينظر: تفسير ابن كثير: لأبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت:774هـ)، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/1419هـ: 127/1.

(119) تفسير القرآن الحكيم المشهور بتفسير المنار: لمحمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (ت1354هـ)، مصر، 1990م: 112/1، وينظر: المفاهيم المفتاحية لنظرية المعرفة في القرآن الكريم: 88 – 89.

(120) ينظر: لسان العرب: 457/13 (يقن).

(121) ينظر: التعريفات: 259/1 (اليقين).

(122) ينظر: المفاهيم المفتاحية لنظرية المعرفة في القرآن الكريم: 89.

(123) ينظر: كيف (ومتى) يكون الظن مرادفًا لليقين، شبكة الفصيح لعلوم اللغة العربية: WWW.alfaseeh.com.

(124) تم تخريجه فيما سبق.

(125) ينظر: إحكام الأحكام: 129/1، والمنتقى: 28.

(126) ينظر: حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك: لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت:1206هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط1، 1417هـ/ 1997م: 257/1.

(127) شرح المفصل: م1: 166/1.

(128) ينظر: الأصول: 157/1، والكتاب: 5/2.

(129) شرح المفصل: م1/ 166/1.

(130) ينظر: نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العبي: لفراتشيا غابوتشان، ترجمة الدكتور جعفر دك الباب، وزارة التعليم العالي، الجمهورية العربية السورية، دمشق: 41.

(131) ينظر: شرح ابن عقيل: لقاضي القضاة بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي (ت:769هـ) على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، صيدا/ بيروت/ 1429هـ/2008م: 86/1.

(132) شرح المفصل: 66/1.

(133) ينظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: لجمال الدين محمد بن مالك (ت672هـ)، تح: عدنان عبدالرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، 1397هـ/1977م، الكتاب العشرون: 152/1-153.

(134) أخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب الديات، الحديث (2683): 895/2.

(135) أحكام الإحكام: 153/1، والمنتقى: 35.

(136) ينظر: الكتاب: 5/2.

(137) ينظر: الكتاب: 94/2.

(138) ينظر: الفصول البَهِيّة في القواعد النحوية والصرفية: للدكتور أيوب جرجيس العطيّة، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان: 1971م: 71-72.

(139) ينظر: أحكام الإحكام: 153/1، والمنتقى من أحكام الإحكام: 35.

(140) الفصول البهية: 72، وينظر: معاني النحو: 114/1.

(141) ينظر: القاموس المحيط: لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروآبادي (ت:817هـ)، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، بيروت/ لبنان، ط8، 1426هـ/2005م: 303/1 (العهد).

(142) ينظر: محيط المحيط قاموس عصري مطول للغة العربية: للمعلم بطرس البستاني (ت:1300هـ)، اعتنى به وأضاف زياداته محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، 1971م: 340/6 (عهد).

(143) ينظر: حاشية الصبان: 42/3، ومعجم القواعد العربية في النحو والتصريف وذُيّل بالإملاء: لعبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط1، 1406هـ/ 1986م: 73، و(ال) في اللغة العربية دراسة نحوية دلالية: م.م.خضير عباس حمادي: 9.

(144) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبدالدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت:756هـ)، تح: د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق: 526/10، وينظر: معاني النحو: 114/1.

(145) ينظر: حواشي الشيخ عبدالحميد الشرواني والشيخ أحمد بن قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج: للامام شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي، وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج، دار الفكر، 208/5.

(146) ينظر: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: لعبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف، أبو محمد ، جمال الدين ابن هشام (ت:761هـ)، دار الجيل، بيروت، ط5، 1979م: 179/1، وهمع الهوامع: 309/1.

(147) ينظر: حاشية الدسوقي على كتاب مغني اللبيب: لابن هشام ، طبعة المشهد الحسيني، القاهرة، 1358هـ: 52/1، وينظر: الألف واللام في كلام العرب: لمتولي علي المتولي الأشرم استاذ اللغويات المساعد في جامعة الأزهر، مكتبة لسان العرب: 67.

(148) (ال) أنواعها واستعمالاتها دراسة موازنة بين القرآن الكريم والشعر الجاهلي: للأستاذ المساعد الدكتور رزاق عبدالأمير، جامعة الكوفة، كلية التربية الأساسية: 4.

(149) (ال) التعريف في اللغة العربية دراسة دلالية بلاغية: 196.

(150) ينظر: أوضح المسالك: 179/1، وهمع الهوام: 220/1.

(151) ينظر: الجنى الداني: لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري المالكي (ت:749هـ)، تح: د.فخر الدين قباوة والاستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط1، 1413هـ/1992م: 195/1، وهمع الهوامع: 309/1.

(152) ينظر: الألف واللام في كلام العرب: 68.

(153) ينظر: الدر المصون: 198/4.

154(154) ينظر: الفصول البهية: 73 – 74 ، ومعاني النحو: 115/1 – 116.

(155) أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الذبائح، باب الجراد، الحديث (5086): 70/6.

(156) إحكام الأحكام: 283/2.

(157) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التيمم، الحديث (328): 128/1.

(158) ينظر: إحكام الأحكام: 154/1، والمنتقى: 35 – 36.

مصادر البحث ومراجعه

- القرآن الكريم.

1. إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت:311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ/1988م.
2. إبراهيم شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء الفهارس العامة، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان.
3. إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبدالقادر، ومحمد النجار، المعجم الوسيط ، دار الدعوة.
4. ابن الأنباري، الأضداد، تح: محمد أبو الفضل، إبراهيم، الكويت، 1960م.
5. ابن دقيق العيد، المنتقى من إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ط1، مطبوعات كلية العلوم الإسلامية، دار النذير، بغداد، ط1، 1388هـ/1968م.
6. ابن ماجة أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني وماجة اسم أبيه يزيد (ت273هـ)، سنن ابن ماجة، تح: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، (د-ط)، (د-ت).
7. ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، ط11، دار الفكر، بيروت.
8. ابن هشام، حاشية الدسوقي على كتاب مغني اللبيب، طبعة المشهد الحسيني، القاهرة، 1358هـ.
9. أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات، تح: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1419هـ/1998م.
10. أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الاشبيلي (ت669هـ)، شرح جمل الزجاجي، وضع هوامشه وفهارسه: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان.
11. أبو الحسن المجاشعي بالولاء ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت:215هـ)، معاني القرآن، تح: د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ/ 1990.
12. أبو الحسين مسلم بن حجاج القشيري النيسابوري (ت:261هـ)، صحيح مسلم، تح: مجموعة من المحققين، دار الجيل، بيروت، مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في استانبول، 1334هـ.
13. أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبدالدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت:756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

14. أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت:1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط1، 1417هـ/1997م.

15. أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، التكملة وهي الجزء الثاني من "الإيضاح العضدي"، تح: حسن شاذلي فرهود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984م.

16. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.

17. أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت:774هـ)، تفسير ابن كثير: تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/1419هـ.

18. أبو الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب الإدفوي الشافعي (ت:748هـ)، الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد، تح: سعد محمد حسن، الدار المصرية.

19. أبو القاسم الزجاجي (ت:337هـ)، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن مبارك.

20. أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في جوه التأويل، تح: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

21. أبو بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، بمصر، ط2.

22. أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت:316هـ)، الأصول في النحو، تح: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان/ بيروت.

23. أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت:170هـ)، العين، تح: د.مهدي المخزومي، د.إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

24. أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي (ت:794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط1، 1376هـ/1957م.

25. أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التميي الرازي الملقب بفخر الدين خطيب الري (ت:606هـ)، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ.

26. أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري المالكي (ت:749هـ)، الجنى الداني، تح: د.فخر الدين قباوة والاستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط1، 1413هـ/1992م.

27. أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي (444هـ-521هـ)، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

28. أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت:855هـ)، عمدة القارئ شرح صحيح البخاري.

29. أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت:393ه)، تاج اللغة وصحاح العربية،تح: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1407ه/1987م.
30. أحمد بن علي بن محمد بن علي بن أحمد الشهير بابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، طبعة دار الجيل.
31. أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسين (ت:395ه)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، 1399ه/ 1979م.
32. أحمد جميل شامي، النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره، دار الحضارة ومؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، 1418ه/1997م.
33. إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان.
34. أيوب جرجيس العطيّة، الفصول البَهيّة في القواعد النحوية والصرفية، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان: 1971م.
35. برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية سنة 1929م، أخرجه وصححه وعلق عليه دكتور رمضان عبدالتواب، مكتبة المجد، القاهرة، 1982م.
36. بطرس البستاني (ت:1300ه)، محيط المحيط قاموس عصري مطول للغة العربية، اعتنى به وأضاف زياداته محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، 1971م.
37. بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي (ت:769ه)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، صيدا/ بيروت/ 1429ه/2008م.
38. تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت:702ه)، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تح: مصطفى شيخ مصطفى ومدثر سندس، ط1، مؤسسة الرسالة، 1426ه/2005م.
39. جمال الدين عبدالله بن يوسف بن محمد بن هشام الأنصاري (ت761ه)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه، دكتور اميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004م.
40. جمال الدين محمد بن مالك (ت672ه)، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تح: عدنان عبدالرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، 1397ه/1977م، الكتاب العشرون.
41. حاتم صالح الضامن، علم اللغة، بيت الحكمة، كلية الآداب، جامعة بغداد.
42. حمدي كوكب، الأفعال الناسخة، دار البحوث والإعلام، ط1، 1429ه/2008م.
43. خالد الأزهري (ت:905ه)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو على أوضح المسائل إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية.
44. خالد محمد عيال سلمان، أثر المحتسب في الدراسات الصرفية، دار الحامد، عمان، ط1، 2011م.

45. خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965م.
46. رضي الدين محمد بن الحسن الاسترآبادي (ت:686هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: د.اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية.
47. شرح ملحة الاعراب: لأبي محمد القاسم الحريري، تح: يوسف هود، المكتبة العصرية، بيروت.
48. شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي، حواشي الشيخ عبدالحميد الشرواني والشيخ أحمد بن قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج، دار الفكر.
49. شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت:1069هـ)، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت.
50. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسن (ت:395هـ)، الناشر: محمد علي بيضون، ط1، 1418هـ/ 1997م.
51. صلاح الدين خليل بن أبي بكر الصفدي، الوافي بالوفيات، تح: محمد بن عبدالله، ومحمد بن محمود.
52. عبد الرحمن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
53. عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية، 394هـ/1974م.
54. عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، دار الكتاب العربي، ط1، 1984م.
55. عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:911هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/1998م.
56. عبدالغفور محمد الصيادي، قواعد الترجيح الفقهي عند الإمام ابن دقيق العيد في كتابه إحكام الأحكام، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاسلامية، جامعة بغداد (أصول الفقه)، 2002م.
57. عبدالغني الدقر، معجم القواعد العربية في النحو والتصريف وذُيّل بالإملاء، دار القلم، دمشق، ط1، 1406هـ/ 1986م.
58. عبدالغني بن عبدالواحد المقدسي (رحمه الله تعالى) (541هـ-600هـ)، عمدة الأحكام من كلام خير الأنام (صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم)، تح: د.سعيد بن علي بن وهف القحطاني.
59. عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،تح: د.مازن، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.
60. عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف، أبو محمد ، جمال الدين ابن هشام (ت:761هـ)، أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: دار الجيل، بيروت، ط5، 1979م.

61. عبدالنبي بن عبدالرسول الأحمد نكري (ت.ق 12هـ)، دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط1، 1421هـ/2000م.

62. عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي، (ت:771هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، تح: عبدالفتاح الحلو وزميله، مطبعة هجر – الجيزة، ط2، 1992م.

63. عبده علي إبراهيم الراجحي (ت1431هـ)، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، 1996، (د-ط).

64. علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت:816هـ)، التعريفات، تح: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط1، 1403هـ/1983م.

65. عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت:180هـ)، الكتاب، تح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/1988م.

66. فاخر هاشم الياسر، النعت في القرآن الكريم، اطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، كلية الآداب.

67. فاضل السامرائي، معاني النحو ، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، 1420هـ/2000م.

68. فاضل السامرائي، معاني النحو، دار الفكر، ط1، عمان.

69. فراتشيا غابوتشان، نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العبي، ترجمة الدكتور جعفر دك الباب، وزارة التعليم العالي، الجمهورية العربية السورية، دمشق.

70. لمحمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، محمد الدين (ت:686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف محمد الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، 1395هـ/1975م.

71. متولي علي المتولي الأشرم استاذ اللغويات المساعد في جامعة الأزهر، الألف واللام في كلام العرب، مكتبة لسان العرب.

72. مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروآبادي (ت:817هـ)، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، بيروت/ لبنان، ط8، 1426هـ/2005م.

73. محب الدين محمد بن يوسف التميمي الشافعي المعروف بـ (ناظر الجيش) (ت: 778هـ)، شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح: محمد العزاوي، دار الكتب العلمية.

74. محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي أبو منصور (ت:370هـ)، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.

75. محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (ت:256هـ)، صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر)، تح: د.مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت/ لبنان، ط3، 1407هـ/1987م.

76. محمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى الزبيدي (ت:1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

77. محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت:711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.

78. محمد بن يزيد عبد الأكبر الثمالي، الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت285هـ)، المقتضب، تح: محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

79. محمد حسين النقيب، استاذ النحو والصرف واللغة المساعد، الخلاصة في علم النحو: لحمدي محمود عبدالمطلب، مكتبة ابن سيناء، القاهرة، ط3، 2003م.

80. محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (ت1354هـ)، تفسير القرآن الحكيم المشهور بتفسير المنار، مصر، 1990م.

81. محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، وتعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية: لأحمد محمود الصالح جوارنة، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2007م.

82. محمد علي بن علي بن محمد التهانوي الحنفي المتوفى بعد سنة (1158هـ)، كشاف اصطلاحات الفنون، وضع حواشيه: أحمد حسن سبح، دار الكتب العلمية.

83. محمود سعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت: 303.

84. مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت:1364هـ)، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط28، 1414هـ/1993م.

85. موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت:643هـ)، شرح المفصل، تح: احمد السيد سيد أحمد واسماعيل عبدالجواد عبدالغني، المكتبة التوفيقية، مصر/ القاهرة.

86. نور الدين عبدالرحمن الجامي(ت898هـ)، الفوائد الضيائية وهو شرح الجامي لكافية ابن الحاجب، اعتنى به الياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان.

87. هادي نهر، الصرف الوافي، والأبنية الصرفية ودلالتها في شعر عامر بن الطفيل، ط 1، دار البشير ، عمان.

88. يوسف بن تغري بردي الاتابكي(813هـ-874هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة، المؤسسة المصرية العلمية.

البحوث والرسائل والأطاريح:

1. حيدر محمد رحم، لفظة فعول واشتقاقها في العربية، جامعة ذي قار، كلية الآداب، بحث.
2. حيدر مصطفى هجر، اسم المصدر دراسة في المعايير الشكلية والموضوعية في التفريق بينه وبين المصدر، كلية الآداب، جامعة ذي قار، والدكتور حبيب مشخول، مديرية تربية ذي قار.

3. خضير عباس حمادي، (ال) في اللغة العربية دراسة نحوية دلالية، بحث.
4. رزاق عبد الأمير، (ال) أنواعها واستعمالاتها دراسة موازنة بين القرآن الكريم والشعر الجاهلي، جامعة الكوفة، كلية التربية الأساسية.
5. ضحى علي حسن، الأوجه الإعرابية بين الصنعة النحوية والمعنى في شرح الهداية للمهدوي (ت440هـ)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة القادسية، قسم اللغة العربية، 1438هـ/2017م.

مواقع النت:

1. شبكة الفصيح لعلوم اللغة العربية ،كيف (ومتى) يكون الظن مرادفًا لليقين: www.alfaseeh.com.